Document: EB 2006/89/R.29/Rev.1
Agenda: 13(d)(iv)
Date: 14 December 2006
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية هايتي من أجل

مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Jean-Jacques Gariglio
مدير البرنامج القطري
هاتف: 2343-5459-06-39+
بريد إلكتروني: j.gariglio@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: 2374-5459-06-39+
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة ii

خريطة منطقة المشروع iii

موجز القرض iv

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية هايتي من أجل مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة 1

أولاً – المشروع 1

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 3

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 5

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء 5

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 7

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 8

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني 8

ثالثاً – التوصية 8

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بقرض مقترح تقديمه إلى جمهورية هايتي من أجل مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة الواردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

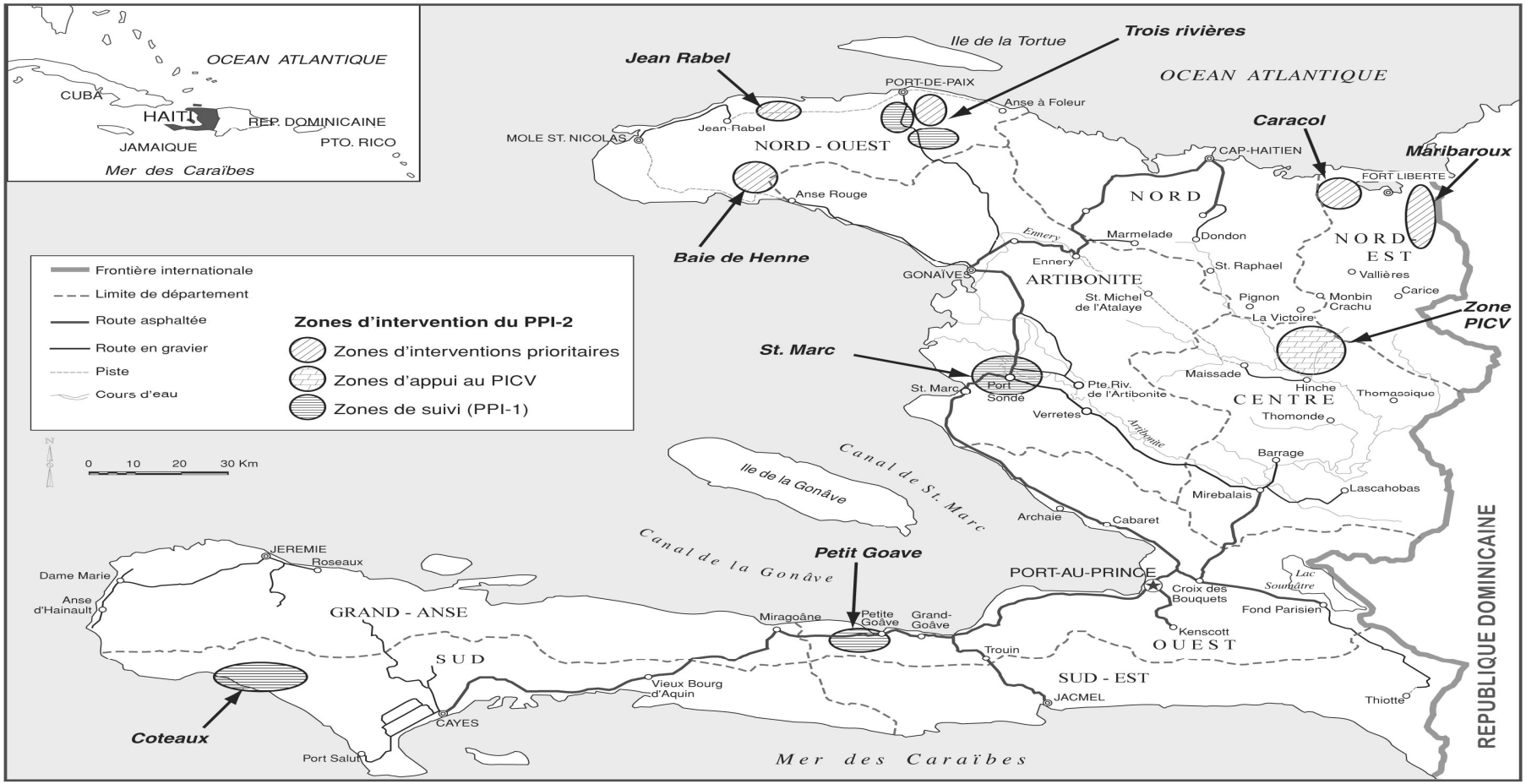

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية هايتي

مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة

موجز القرض

المؤسسة المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية هايتي
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية
التكلفة الكلية للمشروع:	27 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	8.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 13 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره 0.75% سنويا
الجهة المشاركة في التمويل:	صندوق الأوبك للتنمية الدولية
قيمة التمويل المشترك:	8 ملايين دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	قرض
مساهمة المقترض:	3.5 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.5 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية هايتي من أجل مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة

أولاً – المشروع

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- أدى التزايد الديمغرافي الشديد المترافق مع فترات من التراجع الاقتصادي المرتبط في معظمه باضطراب سياسي واجتماعي إلى إفقار هايتي إفقاراً شديداً على مدى السنوات العشرين الأخيرة. وقد استأنفت هايتي منذ عام 2004 جهودها من أجل تحقيق الديمقراطية والاستقرار التي توجت بتنصيب حكومة منتخبة في مايو/أيار 2006. وتعتبر هايتي أفقر بلد في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إذ لا يتعدى الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد فيها 430 دولاراً أمريكياً تقريباً، وإذ يعيش 58 بالمائة من سكان الريف فيها في حالة الفقر المدقع (يعيش 60 بالمائة من مجموع السكان في المناطق الريفية). ويهدف المشروع، على خلفية ندرة الأراضي القابلة للزراعة، إلى استغلال أقصى قدرات شبكات الري الصغيرة من أجل تطوير الزراعة المروية المكثفة، مع إيلاء الاهتمام اللازم للتقنيات الابتكارية وضمان حيازة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية هايتي بقيمة 8.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 13 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة. وسيكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 بالمائة) في السنة.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- خصص نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق مبلغ 4.3 مليون دولار أمريكي لهايتي لدورة التخصيص 2005–2007. ويعتبر هذا المشروع الأول ضمن فترة التخصيص. وبعد إعادة تخصيص الموارد ضمن الإقليم استناداً إلى الدرجات القطرية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تم رفع قيمة القرض إلى 13 مليون دولار أمريكي.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- يعتمد اقتصاد هايتي اعتماداً كبيراً على تدفق المعونة الخارجية. وقد فاق الدين الخارجي للبلد بنهاية سبتمبر/أيلول 2005 عتبة الاستيعاب المحددة بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (176 بالمائة من صادرات السلع والخدمات). وقد اعتبر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في

سبتمبر/أيلول 2006 هايتي بلداً مؤهلاً للمساعدة بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن المنتظر بلوغ نقطة القرار بوثيقة نهائية لاستراتيجية الحد من الفقر في أكتوبر/تشرين الأول 2007. وقد مول الصندوق منذ بداية عملياته في هايتي عام 1978 ستة قروض يعادل مجموعها 69.9 مليون دولار أمريكي. وكان آخر المشاريع التي أُنجزت في هايتي وهو مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة قد صرف 100 بالمائة من القرض الذي وافق عليه الصندوق. أما معدل الصرف في المشروعين الجاريين وهما مشروع تكثيف المحاصيل الغذائية – المرحلة الثانية، وبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية، فهو منخفض بسبب ظروف التنفيذ المعقدة وبطء المعاملات الإدارية. وقد حافظ الصندوق على حضوره في هايتي خلال السنوات الأخيرة التي اتسمت بالاضطرابات والتغيرات السياسية. وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتسديد ديونها للصندوق في الوقت المناسب في الفترات المتعددة التي جرى فيها تعليق الصرف.

تدفق الأموال

5- سيتم فتح حساب خاص بالدولار الأمريكي لدى مصرف جمهورية هايتي يودع فيه الصندوق أموال القرض. وسيتم أيضاً فتح حساب للمشروع لدى مصرف جمهورية هايتي ليتلقى الأموال النظيرة.

ترتيبات الإشراف

6- سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهو المؤسسة المتعاونة للمشروعين الجاريين الآخرين اللذين يدعمهما الصندوق في هايتي، بإدارة القرض والإشراف عليه. وسيتولى الفريق القطري الذي يضم موظفين رئيسيين من المقر الرئيسي للصندوق ومسؤول البرنامج التجريبي للحضور الميداني في هايتي، وبمساعدة خارجية مخصصة، إدارة برنامج مكثف لمساندة تنفيذ المشروع.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- أدرج في اتفاقية القرض بند بشأن التمويل رجعي الأثر لضمان استمرارية الأنشطة الممولة من مشروع تنمية الري صغير النطاق وللإسراع في بدء تنفيذ المشروع.

التسيير

8- جرى اتخاذ التدابير التالية لتعزيز جوانب قرض الصندوق المتصلة بالتسيير: (i) توريد الأشغال المدنية والسلع وخدمات الخبراء الاستشاريين بموجب أحكام المبادئ التوجيهية للتوريد ومراجعة الحسابات؛ (ii) اختيار موظفي المشروع الإداريين والماليين بالمنافسة واعتماد إجراءات محاسبية وإدارية سليمة؛ (iii) تكليف مراجع حسابات مستقل ومؤهل يتم التعاقد معه من خلال تقديم عطاءات على الصعيد القطري بمهمة مراجعة حسابات المشروع سنوياً وتقديم تقارير مراجعة الحسابات.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- يهدف المشروع إلى الوصول إلى 000 18 أسرة أو 000 85 شخص. وتعيش المجموعة المستهدفة في مناطق ريفية نائية وتتسم بضعف اندماجها في ما يعتبر أساساً اقتصاداً غير منظم. فالأسر تعتمد آليات الكفاف وتعاني من نقص سبل الاتصالات وقلة الخدمات العامة والخاصة وارتفاع تكاليف المبادلات. ومما يزيد من هشاشة الأوضاع تعاظم الضغط على الموارد المتاحة وازدياد تدهور الأراضي في بيئة معرضة للكوارث الطبيعية[1].

نهج الاستهداف

10- سيتدخل المشروع في إقليمين من أفقر أقاليم البلد وهما إقليما الشمال الشرقي والشمال الغربي. ومع أن المشروع يتدخل أساسا في مناطق يتمتع فيها المستفيدون فعلاً ببعض إمكانات الوصول إلى الموارد الإنتاجية (أي يعيشون ضمن دائرة شبكات ري قائمة أو جديدة أو بالقرب منها)، فإن الأولوية تعطى للأسر التي تنتمي إلى أكثر المجموعات ضعفاً بحيث توفر لها تقنيات ري خاصة بها كما يوفر لها أنشطة غير زراعية مدرة للدخل. وسيتم إجراء تقدير ذاتي تشاركي للاحتياجات وأوجه الضعف في مجال شبكات الري تشمل مستجمعات المياه بغية تحديد المجموعات المختلفة، وتسليط الضوء على احتياجاتها الأولية.

المشاركة

11- سيشارك المستفيدون في كل مراحل المشروع من التخطيط والتنفيذ إلى عمليات الرصد والتقييم. وسيتم، فيما يخص أشغال البنى الأساسية والمشاريع الصغيرة، إبرام عقود ثلاثية الأطراف بين منظمات المستفيدين وموفري الخدمات والمشروع. وسينتظر من المستفيدين أن يسهموا بما بين 10 و25 بالمائة من تكاليف المشاريع الصغرى حسب قدرة أشد المجموعات ضعفاً وبمراعاة القيود الصحية والزمنية. وسيضطلع المستفيدون بدور مركزي في رصد المشاريع وتقدير أثرها.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- هدف المشروع العام هو الحد من الفقر الريفي بنسبة كبيرة في منطقة التدخل. أما الهدف الإنمائي فهو تحسين سبل معيشة الأسر الريفية الفقيرة وزيادة دخلها على نحو مستدام، ولا سيّما منها الأسر التي تنتمي إلى أشد المجموعات ضعفاً. وتشمل الأهداف المحددة ما يلي: (i) تكثيف وتعزيز الإنتاج الزراعي على نحو مستدام من خلال الإدارة الفعّالة للمياه والنهوض بالزراعة المروية على الصعيدين الجماعي والفردي؛ (ii) تطوير نظم الإنتاج الزراعي وغيرها من الأنشطة الإنتاجية والمدرة للدخل؛ (iii) تعزيز

[1] تبين وثيقة تصميم المشروع أشد المجموعات ضعفاً واحتياجاتها الخاصة.

القدرات التخطيطية والتنظيمية والإدارية للمجتمعات المحلية بهدف تيسير إقامة الروابط مع الأسواق وتعزيز إمكانات الوصول إلى الخدمات المالية.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- من المتوقع أن يروج مشروع المرحلة الثانية هذا لإدخال تغييرات سياساتية ومؤسسية أساسية في القطاع الفرعي لشبكات الري الصغيرة وخاصة في مجال تطوير المؤسسات (وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية ورابطات مستخدمي المياه وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة) والإسهام في إنشاء برنامج وطني لإدارة المياه لأغراض الزراعة.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- تتسق أهداف المشروع مع استراتيجية الصندوق ومع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية (1999) من أجل الحد من الفقر الريفي من خلال تحقيق زيادة مستدامة في الدخل الزراعي وغير الزراعي، وتحسين ظروف معيشة المجموعة المستهدفة، والتركيز على النهج التشاركي، وتعزيز المنظمات القاعدية والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. ومع أن هايتي غير مدرجة ضمن البلدان الخارجة من النزاعات – على قائمة التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، فإن أنشطة المشروع تتسق كلياً مع توصيات سياسة الصندوق بشأن تفادي الأزمات والإنعاش منها لأنها تسهم في تعزيز صمود المجتمعات المحلية وفي صندوق الطوارئ.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- تعتبر وثيقة الحد من الفقر المرحلية (سبتمبر/أيلول 2006) تنمية القطاع الزراعي وتحديثه إحدى الركائز الأساسية للنمو المناصر للفقراء. ويساند المشروع كل مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للحكومة التي تنص عليها وثيقة الحد من الفقر المرحلية وهي: إمكانات الحصول على قروض ومدخلات زراعية، وإصلاح البنى الأساسية الزراعية بما فيها مرافق الري والتخزين، وضمان حيازة الأراضي.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- سيلتقي المشروع مع مبادرات التنمية الريفية لشركاء التنمية الآخرين ولا سيّما منها مبادرات مصرف التنمية للبلدان الأمريكية الذي يعتبر أهم شريك إنمائي للحكومة وشريكاً قديماً للصندوق في البلد. وسيتعاون المشروع أيضاً مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بجهود إنمائية متكاملة في المجالات التي تكمل اختصاص المشروع، أي مجالي الصحة والتغذية[2].

[2] يمكن الاطلاع على تفاصيل إضافية في وثيقة تصميم المشروع.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يتألف المشروع من أربعة مكونات رئيسية: (i) تطوير شبكات الري الذي يشمل الأنشطة الخاصة بإنشاء وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، وتعزيز قدرة المؤسسات العامة ورابطات مستخدمي المياه وموفري الخدمات من القطاع الخاص، وضمان حيازة الأراضي؛ وبناء وإصلاح نظم الري العامة، وتطوير نظم الري الخاصة، والتخفيف من أي آثار بيئية سلبية؛ واعتماد تقنيات الري الابتكارية ونشرها، وإنشاء صندوق للطوارئ؛ (ii) مساندة الأنشطة الإنتاجية من خلال المشاريع الصغرى (المحاصيل، الثروة الحيوانية، الأنشطة المدرة للدخل والبحث والتطوير)؛ (iii) تعزيز القدرات لدعم المنظمات القاعدية لتمكينها من تخطيط وإدارة تنميتها بما في ذلك مبادرات الصالح العام ومساندة مؤسسات التسويق والتمويل الصغري؛ (iv) تنسيق المشروع وإدارته.

فئات النفقات

18- وزعت تكاليف المشروع على ست فئات إنفاق رئيسية هي: (i) الأشغال المدنية (47.6 بالمائة من التكلفة الكلية للمشروع)؛ (ii) مركبات ومعدات (11.4 بالمائة)؛ (iii) الدراسات والتدريب والمساعدة التقنية والعقود (20.4 بالمائة)؛ (iv) صناديق الائتمان (1.7 بالمائة)؛ (v) المشاريع الصغرى (9.5 بالمائة)؛ (vi) تكاليف التشغيل (9.4 بالمائة).

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- شركاء التنفيذ الرئيسيون هم: (i) وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، وهي الوكالة الرائدة للمشروع، وإدارة البنى الأساسية للزراعة، والإدارة الإقليمية للزراعة التابعتين لها ومكاتب الزراعة في البلديات؛ (ii) وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي وخدماتها اللامركزية؛ (iii) وكالات عامة أخرى منها صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وهي الوكالة الرئيسية لبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية، والمكتب الوطني للإصلاح الزراعي؛ (iv) البلديات؛ (v) المنظمات المجتمعية ورابطات مستخدمي المياه؛ (vi) موفرو الخدمات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

مسؤوليات التنفيذ

20- ستتولى وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية مهمة تنفيذ المشروع ككل. وستقوم بمهمة توجيه المشروع لجنة توجيهية وطنية تتألف من ممثلين عن وزارات أخرى ومؤسسات عامة والجهات المانحة المشاركة. وستستخدم اللجان الإدارية المختلفة بما فيها لجان ممثلي المستفيدين من أجل بناء العلاقات التآزرية ومناقشة الأمور المتصلة بالمشروع. وسيتم إنشاء وحدة لتنسيق المشروع ضمن

الهيكلية الإدارية والتقنية لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية تكون مهمتها تخطيط أنشطة المشروع وإدارتها والإشراف عليها. وسيتم التعاقد مع موفري خدمات للاضطلاع بالأشغال الميدانية.

دور المساعدة التقنية

21- سيجري توفير مساعدات تقنية خارجية قصيرة الأجل لتيسير انطلاق المشروع ولتدريب موظفي المشروع وموفري الخدمات.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- الشروط المسبقة الرئيسية لبدء نفاذ المشروع هي، إضافة إلى توقيع اتفاقية قرض المشروع وإصدار رأي قانوني مؤيد، تشكيل لجان التوجيه الوطنية ولجنة تنسيق المشروع وتعيين منسق المشروع من جانب الوزارة وإيداع الأموال النظيرة للسنة الأولى من المشروع في حساب المشروع وفق اتفاقية قرض المشروع. وحرصاً على التكامل سيتم توقيع اتفاقية تعاون مع برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية الذي يجري تنفيذه أيضاً في إقليمي الشمال الشرقي والشمال الغربي.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- تبلغ التكلفة الكلية للمشروع 27 مليون دولار أمريكي. وشركاء التمويل الرئيسيون هم الصندوق (13 مليون دولار أمريكي)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (8 ملايين دولار أمريكي)، والحكومة (3.5 مليون دولار أمريكي)، والمستفيدون (2.5 مليون دولار أمريكي). وسيتم فضلاً عن ذلك إنشاء شراكات استراتيجية مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وثنائية من أجل تدخلات القطاعات المكملة.

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- تتضمن الفوائد الرئيسية: (i) زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي والدخل من الزراعة؛ (ii) تحسين الوضع الصحي والتغذوي والأمن الغذائي لأشد الأسر ضعفاً؛ (iii) تعزيز خدمات التمويل الصغري في منطقة المشروع؛ (iv) تحسين وضع المرأة وتعزيز مشاركتها في إدارة التنمية المحلية؛ (v) تطوير القدرات الإدارية والتخطيطية على الصعيد المحلي؛ (vi) تحسين إدارة الموارد الطبيعية من خلال إدخال التقنيات الزراعية المناسبة. وسيعود المشروع بالفائدة على الأسر الريفية الفقيرة بما فيها أكثر المجموعات تهميشاً وسيدعم موفري الخدمات ويعزز الخدمات العامة والبلديات.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- تبين النماذج الزراعية التي تعرض نظم إنتاج المحافظات المختلفة أن تغيير المحصول (استناداً إلى توافر المياه)، بالاقتران مع تعزيز كفاءة استخدام الموارد، يرفع مردود العمل بأكثر من 80 بالمائة. وقد تم إجراء تحليلات مالية على أساس التكاليف المقدرة لصيانة وإدارة وتشغيل كل نوع من أنواع الري (جماعي أو فردي أو بالضغط أو بالراحة) وتبين أن معدلات العائد المالي الداخلي مرضية في كل الحالات. وقد قدر معدل العائد الاقتصادي الداخلي المحسوب استناداً إلى تحليل نسبة الفوائد إلى التكاليف

على مدى 18 سنة بنحو 24 في المائة وصافي القيمة الحالية بنحو 7.7 مليون دولار أمريكي. ويبين تحليل الحساسية أن معدل العائد الاقتصادي الداخلي لا يتأثر كثيراً بخفض الفوائد أو تأخرها أو بزيادة التكاليف.

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- يشمل المشروع نهجاً شاملاً لتقاسم المعرفة. فعلى صعيد المستفيدين تم إدراج تنظيم حملات إعلامية وتثقيفية ضمن أنشطة بدء تنفيذ المشروع. وعلى صعيد المحافظات، سيتم تيسير تقاسم المعرفة بين سائر الأطراف صاحبة المصلحة بما في ذلك ممثلو رابطات مستخدمي المياه والمنظمات القاعدية من خلال لجان التنسيق واجتماعات الموائد المستديرة. وعلى الصعيد القطري، ستقوم وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية بالتركيز على تبادل التجارب في إطار نهج متكامل في تطوير شبكات الري قائم على إدارة الموارد الطبيعية.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- سيروج المشروع لابتكارات في قطاعات متعددة هي: (i) الري: اعتماد ونشر التقنيات الابتكارية من أجل تعبئة موارد المياه الجوفية، وتحسين نظم الري بالراحة والضغط، وتطبيق نظم الري الفردي، وإنشاء صندوق للطوارئ؛ (ii) الاقتصاد الزراعي: الاضطلاع بمشاريع صغيرة للبحث والتطوير من أجل إدخال تقنيات جديدة؛ (iii) التسويق والتمويل الريفي وإنشاء نظام تجريبي لترتيبات إيصالات التخزين.

نهج توسيع النطاق

28- يشكل إنشاء قنوات لتوسيع النطاق على الصعيد الوطني والسياساتي جزءاً أساسياً من تصميم المشروع بما في ذلك عقد اجتماعات مائدة مستديرة على صعيد المحافظات لتوفر الأساس الاستشاري لحوار السياسات على الصعيد الوطني ولإنشاء برنامج وطني لإدارة المياه لأغراض الزراعة.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- المخاطر الرئيسية التي تتطلب متابعة خاصة خلال تنفيذ المشروع هي التالية: (i) قيام المستخدمين بصيانة البنى الأساسية في المرحلة الأولية وهو ما قد يتطلب دعماً لاحقاً من المشروع؛ (ii) تذبذب توفر الخدمات من القطاعين العام والخاص التي قد يخفف من خطرها التعاقد في كل محافظة مع منظمة تنفيذية رئيسية غير حكومية مؤهلة؛ (iii) الاستغلال الجائر للموارد المائية الذي يمكن ضبطه باعتماد تدابير صارمة لاستكشاف واستغلال المياه الجوفية وللاستخدام الرشيد للمياه السطحية؛ (iv) تردي أحوال مستجمعات المياه والذي يمكن التخفيف منه من خلال بذل جهود إضافية ومبادرات الري الفردي خارج شبكات الري؛ (v) عدم التوازن بين الجنسين الذي يمكن التخفيف من آثاره من خلال اعتماد نهج

المساواة بين الجنسين يترافق مع تنفيذ مجموعة من التوصيات (منها تدريب موظفي المشروع والشركاء، واعتماد معايير لاختيار موفري الخدمات والموظفين، وتحقيق التوازن بين الجنسين في الأفرقة، وغير ذلك).

التصنيف البيئي

30- أدرج المشروع في الفئة ألف استناداً إلى الإجراءات الإدارية للتقدير البيئي في الصندوق مما يعني بأنه يمكن أن يكون له أثر بيئي معتبر. وسيتم إجراء التقدير البيئي بالاستعانة بأموال منحة مخصصة لهذه الغاية قبل بدء تنفيذ المشروع.

كاف – الاستدامة

31- تكمن العناصر الرئيسية لاستدامة المشروع في تعاظم القدرات التنسيقية والقيادية للحكومة المركزية، وتعزيز المنظمات القاعدية، أي رابطات مستخدمي المياه، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق وآليات التسويق والآليات المالية اللازمة لتنويع وتحسين سبل المعيشة على نحو مستدام، وتحسن إدارة الموارد الطبيعية والارتقاء بمستوى توفير الخدمات العامة والخاصة إلى سكان الريف.

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستشكل اتفاقية القرض بين جمهورية هايتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

33- وجمهورية هايتي مخّولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً – التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية هايتي قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثمانية ملايين وثمانمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 800 8)، على أن يستحق في موعد غايته 15 يونيو/حزيران 2046 وأن يتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) سنويا؛ وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة."

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2006)

أنشطة ضمان حيازة الأراضي

1 – سيتم الاضطلاع بأنشطة ضمان حيازة الأراضي من خلال المعهد الوطني للإصلاح الزراعي استنادا إلى اتفاق مع وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية يقبله الصندوق. وسيتم تنفيذ الأنشطة على ثلاث مراحل هي: (i) تحديد قطعة الأرض؛ (ii) تحديد الشخص الذي يشغل قطعة الأرض؛ (iii) التثبت من الملكية التي يدعيها شاغل الأرض. ويصدر المعهد الوطني للإصلاح الزراعي لاحقا شهادة بالحق في شغل الأرض.

ممارسات إدارة مبيدات الآفات

2 – ستتخذ الحكومة في سعيها لإتباع ممارسات بيئية سليمة التدابير اللازمة لإدارة مبيدات الآفات في إطار المشروع، وستكفل لهذه الغاية عدم توريد أي مبيدات تحظرها مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع واستخدام المبيدات واستخدامها الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر أو تلك المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات حسب خطورتها والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996–1997 الموصى بها من منظمة الصحة العالمية على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر.

الرصد والتقييم

3 – يتطلب نظام الرصد والتقييم للمشروع رصدا داخليا مستمرا، وعمليات تقييم خارجية وداخلية دورية، وتحليلات ذاتية للهشاشة من جانب الأطراف صاحبة المصلحة، وإدارة دائرة شبكة الري، وإعداد خطط إنمائية بالتعاون مع المجتمعات المحلية. وسيستخدم نظام الرصد والتقييم للمشروع عدة مؤشرات منها مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر المنصوص عليها في الإطار المنطقي للمشروع.

الرصد الداخلي

4 – سيطبق الرصد الداخلي بشكل متواصل وسيهدف إلى رصد تنفيذ الأنشطة والأداء وتحقيق النتائج المتوقعة.

5 – وسيقوم كل موظف ضمن وحدة تنسيق المشروع مسؤول عن مكون ما باعتماد الأدوات المنهجية ووسائل الرصد المناسبة بدعم من مسؤول الرصد والتقييم. وتسهيلا لتبادل المعلومات فإن منسق المشروع (أو الشخص المسؤول عن الوحدة الميدانية) سينظم: (i) اجتماعا أسبوعيا للفريق التقني في وحدة تنسيق المشروع (في مكتب الشمال الشرقي)؛ (ii) واجتماعا شهريا مفتوحا لموفري الخدمات المتعاقدين الرئيسيين.

6 – وسيقدم موفرو الخدمات تقارير منتظمة عن أنشطتهم إلى وحدة تنسيق المشروع منها تقارير فصلية للرصد والتقييم ورسوما بيانية شهرية للرصد وغير ذلك وفق ما تنص عليه عقودهم. وستشكل هذه التقارير أحد العناصر الأساسية لتقييم أداء العقود ولتبرير تجديدها.

التقييمات الداخلية والخارجية

7 – ستهدف أنشطة التقييم إلى تقييم أثر المشروع على المستفيدين وتحقيق أهدافه (العامة والخاصة) من خلال نهج تشاركي ومرن في آن. وستعرض وثائق التقييم الداخلي والخارجي على لجنة توجيهية وطنية وعلى لجان التنسيق على مستوى المحافظات وعلى الصندوق وغيرها من الجهات الممولة للمشروع.

التقييم الداخلي

8 – سيتم جمع المؤشرات وبيانات خط الأساس لكل دائرة من خلال (i) التحليل الذاتي للهشاشة؛ (ii) التحليل التشاركي ووثائق خطة تنمية دائرة الري؛ (iii) الخطط السنوية والوثائق المتعلقة بالمشاريع الصغيرة. وسيقوم وكيل الإرشاد التابع للمشغل الرئيسي بدعم محتمل من خبراء استشاريين بتنظيم حلقات عمل تشاركية في مجال الرصد والتقييم مرة واحدة في السنة في مناطق مختارة. وستمكن حلقات العمل هذه المشغلين على إجراء تحليلات مقارنة وعلى استكشاف الاتجاهات الرئيسية والتوصل إلى التوصيات المناسبة بشأن مناطقهم والتي سترسل إلى وحدة تنسيق المشروع.

التقييم الخارجي

9 – سيجرى الاضطلاع دوريا في إطار عمليات التقييم الخارجي باستقصاءات مواضيعية حسب الحاجة وعادة استنادا إلى عينات. وسيتيح استقصاء بيانات قياس الإنسان الذي سيتم إجراؤه عند بدء المشروع ومنتصفه وعند إنجازه رصد أثر المشروع على الوضع التغذوي للسكان ولا سيما على الأطفال دون الخامسة وعلى مستوى توافر السلع لدى الأسر. وسيتعاقد المشروع مع شركات استشارية وطنية من أجل إجراء هذه الاستقصاءات.

التأمين على موظفي المشروع

10 – تكفل الحكومة قيام الوكالة الرائدة للمشروع بالتأمين على موظفي المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث بما يتفق مع اللوائح المعمول بها في هايتي.

التوظيف

11 – تكفل الحكومة قيام الوكالة الرائدة المنفذة بإعطاء الأفضلية في التوظيف للنساء بالنسبة لكل وظائف المشروع عند تساوي المؤهلات.

المساواة بين الجنسين

12 – سيطبق المشروع نهج المساواة بين الجنسين في كل مكوناته وسيعمل على بناء قدرة المرأة لتمكينها من المشاركة مشاركة نشطة في الدراسات التحليلية واتخاذ القرارات ومن الاستفادة على قدم المساواة من

الموارد التي يتيحها المشروع؛ كما سيعمل على خفض أعباء المرأة كيما يتوفر لها الوقت الكافي للمشاركة في التدريب ولتنويع أنشطتها الاقتصادية؛ وسيدعم الأنشطة المدرة للدخل التي تزاولها المرأة؛ وسييسر وصولها إلى المؤسسات المالية ويعد لها خدمات مالية تلي احتياجاتها الخاصة؛ وسيعمل المشروع، أخيرا، على زيادة الإجراءات الهادفة إلى تشجيع تنظيم الأسرة والممارسات الصحية واستخدام الأغذية لتحسين التغذية وتوفير فرص الدراسة للبنات وتعزيز مركز المرأة في البيئة الريفية.

التعليق

13 – للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في إجراء سحوبات من حساب القرض في أي من الحالات التالية:

(أ) إذا لم تكن اتفاقية القرض قد دخلت حيز النفاذ بالتاريخ المحدد أو بأي تاريخ آخر حدد لهذا الغرض.

(ب) إذا ما تم تعليق حق الحكومة في سحب الأموال من قرض صندوق الأوبك للتنمية الدولية أو إلغاؤه أو إنهاؤه، جزئيا أو كليا، أو إذا ما استحقت القروض وغدت واجبة السداد قبل أجل الاستحقاق المعتمد، أو إذا ما وقعت حادثة يمكن أن تؤدي، نتيجة الإخطار أو مرور الزمن، إلى أي مما تقدم.

(ج) إذا ما تم تعليق دليل التنفيذ أو أي من أحكام إلغاؤه أو إنهاؤه، كليا أو جزئيا، أو جرى تعديله دون موافقة مسبقة من الصندوق وإذا ما اعتبر الصندوق أن هذه الوقائع يمكن أن تنجم عنها آثار مادية سلبية على المشروع.

(د) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة باطلاعه على إدعاءات قابلة للتصديق حول ممارسات فساد وتزوير تتصل بالمشروع ولم تقم الحكومة بالتحقيق في الأمر فورا وبشكل كامل على نحو يرضاه الصندوق وإذا ما قرر الصندوق – بالتشاور مع الحكومة – واستنادا إلى استنتاجات التحقيق المشار إليه آنفا وإلى أي معلومات أخرى تتاح له، أن هذه الممارسات قد وقعت فعلا ولم تقم الحكومة باتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر بشكل يرضاه الصندوق.

التعليق بسبب عدم امتثال الحكومة لمتطلبات مراجعة الحسابات

14 – يعلق الصندوق حق الحكومة في طلب إجراء سحوبات من حساب القرض إذا لم يتلق تقارير مراجعة الحسابات في غضون الأشهر الستة التي تلي فترة الأشهر الستة المنصوص عليها في اتفاقية القرض.

الشروط المسبقة للصرف

15 – (أ) لا يجوز إجراء أي سحب لأي بند من بنود النفقات إلا بعد:

(i) أن يكون الصندوق قد وافق على مسودة دليل التنفيذ؛

(ii) أن تكون قد تمت الموافقة على أول برنامج عمل وميزانية سنوية بما في ذلك خطة التوريد لـــ 18 شهرا الأولى.

(ب) لا يجوز إجراء أي سحب لبنود معدات أشغال الري الفردية أو شبه الجماعية أو دوائر الري الجماعية أو لحماية البيئة أو لأشغال الري الفردية أو شبه الجماعية إلا بعد أن يكون صندوق الأوبك للتنمية الدولية قد اعتبر أن القرض قد دخل حيز التنفيذ وأن شروط الصرف قد تم تحقيقها.

التمويل بمفعول رجعي

16 – يجوز إجراء سحوبات من حساب القرض بمبالغ يصل مجموعها إلى 000 100 وحدة حقوق سحب خاصة لنفقات تتعلق بالأبواب الثالث والسادس والسابع تم عقدها قبل بدء النفاذ ولكن بعد 31 ديسمبر/كانون الأول 2006. وستعتبر هذه النفقات لأغراض اتفاقية القرض مصروفات مرخص بها.

الشروط المسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض

17 – يبدأ نفاذ مفعول اتفاقية القرض لدى تحقيق الشروط التالية:

(أ) أن تكون الحكومة قد أرسلت إلى الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن سلطة مخولة في هايتي يقبله الصندوق شكلا ومضمونا؛

(ب) أن تكون وحدة تنسيق المشروع واللجنة التوجيهية الوطنية قد شكلتا بموجب مذكرة من وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية وأن يكون المنسق قد تم اختياره بشكل يرضاه الصندوق؛

(ج) أن يكون قد تم فتح الحساب الخاص؛

(د) وأن يكون قد تم فتح حساب الصندوق وأن تكون الأموال النظيرة للسنة الأولى من المشروع قد أودعت فيه.

Key reference documents

Country reference documents

Interim PRSP

IFAD reference documents

Project design document (PDD) and key files
IFAD Targeting Policy
IFAD Crisis Prevention and Recovery Policy
Learning Note on Gender
Learning Note on Agricultural water infrastructure and management
Administrative Procedures on Environmental Assessment

Logical framework

Objective hierarchy	Key performance indicators and targets	Monitoring mechanisms and information sources	Assumptions and risks
Goal: Rural poverty in the North East and North West departments of Haiti is significantly reduced	• Increase of assets of rural poor households (RIMS) • % prevalence of malnutrition decreases (RIMS)	RIMS Impact Survey implemented at 1st year, before mid-term and before completion	
Project Purpose Rural poor families, especially the most vulnerable families, have improved their livelihoods and increased their incomes	• 18 000 households (HH)with improved food security (85 000 beneficiaries) (RIMS) • 15 000 HH (6500 female headed) with improved agricultural revenues between 40% and 100% • 6200 most vulnerable HH with improved revenues of 50% (incl. 1000 women, 500 jobless young people, 1000 landless) • 90 small scale irrigation schemes run by WUA in a sustainable manner (RIMS) • 80% of the beneficiaries, familiarized with innovative irrigation technologies, with better production results on 500 ha (RIMS) • Price increased by 30 to 50% after harvest for the marketing grass root organisations • 9500 HH with secure land titles of 3000 ha	RIMS Impact Survey implemented at 1st year, before mid-term and before completion Survey on revenues Assessment of WUA Records of production Records of sales Survey on micro-entreprises Cataster records of irrigation schemes	Project impact and results not interfered by political instability Negative effects of natural catastrophes can be mitigated by projects activities
Output by component **Irrigation Development** **Output 1: Capacity of MARND for water management improved**	• A Mid-term water master plan elaborated and proposed to MARNDR for approval • Data base on irrigation in MARNDR installed • Sector regulatory framework finalised • 9 500 HH supported with land titling for 3000 ha	Master Plan Data records Legal texts on regulatory framework Documentation of land titling files	Approval of juridical framework by GOH
Output 2: New small/scale irrigation schemes created and/or rehabilitated	• 2 200 ha of irrigated land rehabilitated (5 500 HH) and 800 ha new irrigated land (4 000 HH) (RIMS) • 9500 HH with secure access to irrigation water (RIMS) • 5500 HH with knowledge on innovative irrigation technologies (RIMS)	Focus group discussions with farmers Reports on training Reports on TA	No obstacles to import necessary material
Output 3: Water management capacities of public and private actors strengthened	• 90 WUAs with improved water management capacities (RIMS) • 120 handicraft enterprises for irrigation trained (RIMS)	Reports on training Focus group discussions Documentation of plans	
Support to productive initiatives **Output 4: Diversified agriculture and non-agriculture income generating activities enhanced**	• 1 800 of most vulnerable persons, 900 women, trained in production techniques (RIMS) • 180 productive projects, 70 conservation projects implemented (RIMS) • 170 micro-entreprises formed/strenghtend (RMS) • 500 young people trained in management and administration (RIMS)	Training reports Assessment of micro-projects Records of micro-entreprises	Technical assistance are offered on time and in line with project strategy
Capacity building **Output 5: Organisational and management capacities of grass root organizations and their members strengthened**	• 90 small scale irrigation management plans elaborated • 240 grass root organizations created/consolidated (RIMS) • 1200 leaders (30% women) of grass-root organisations trained in management and organisations (RIMS) • 160 of public and private service providers trained in participative appraisal techniques and organisational development of grass root organisations (RIMS) • 70 teachers (30% women) for alphabetisation trained (RIMS), • 4 800 persons (50% women) alphabetised (RIMS), • 3200 persons (50%women) in nutrition, health and sanitation (RIMS),	Training reports Focus group discussions Assessment of training results	Technical assistance are offered on time and in line with project strategy
Output 6: Value added production processes and marketing strategies promoted	• 90 organisations with improved purchase and negotiation capacities for marketing • 100 of market contracts between beneficiaries and retailers established • 7 market fairs organised for project target groups	Records of networks Signed contracts Appraisal of markets	Complementary infrastructure, (roads) constructed or improved Agreements of complementary activities with NGOs and other projects in this sector
Output 7: Accessible community based micro finance services created	• 19 community based saving and credit centres established (CREPS) • 4500 credits granted (RIMS) • 90% of clients satisfied with services	Financial records of CREPS Audit reports Records of credit accounts	Legal framework allows CREPS PAIP expertise utilised